

المونيتور يكشف مخطط نتنياهو حال خسر الانتخابات



09 سبتمبر 2019 - 12:13

كشف كاتب إسرائيلي في مقال نشره بموقع "المونيتور" عن الخطة التي يتحضر لها بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية، حال خسارته في انتخابات "الكنيست" المقررة يوم 17 سبتمبر الجاري.

وقال الكاتب بن كاسبيت إن "خطة نتنياهو تتمثل بتعميم الفوضى في الساحة السياسية الحزبية، من خلال طلبه إعادة إجراء الانتخابات في حال خسارته لها".

ولفت الكاتب، وثيق الصلة بالمؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى أن "نتنياهو بدأ يعد الأرضية السياسية لهذا السيناريو من خلال التلويح بإمكانية حدوث تزوير في إجرائها، مما سيؤدي إلى فوضى عارمة غير مسبوقه وأزمة قانونية في إسرائيل".

وأوضح أن "الهدف الأساسي لنتنياهو من هذا المخطط الفوضوي هو الهروب من الاستحقاق القضائي الخاص بملفات فسادة التي تنتظره، وهو ما يعني أن إسرائيل للمرة الأولى منذ تأسيسها قبل أكثر من سبعين عاما قد تكون معرضة لأن تشهد هذه الحالة، واللافت أن من يخطط لوقوعها هو من يقف على رأسها، نتنياهو شخصياً".

وأكد الكاتب الإسرائيلي أن "نتنياهو يفعل ذلك عن سابق إصرار وتعهد من أجل استخدام هذه الفوضى للبقاء أكبر فترة ممكنة من الزمن في كرسي الحكم، والهروب من المحاكمات التي تنتظره بعد ان يتركه مضطرا، وقد بدأ يتحضر لهذا السيناريو منذ عامين حين بدأت تتكشف ملفاته الجنائية، ويبدو أنه لن يتردد في إشعال النار في إسرائيل ومؤسساتها للحفاظ على منصبه".

وكشف النقاب أن "هناك قناعات بدأت تتجسد في أوساط تنفيذ القانون في إسرائيل مفادها بأن بيبي (نتنياهو) لن يترك مقر رئاسة الحكومة في القدس بإرادته، ولذلك فقد عزم على القيام بعملية تخريب موجهة لمؤسسات الدولة الرسمية، حيث بدأ بالشرطة، ومحققها، ومفتشها العام، وصولا إلى النيابة العامة، مروراً بالمحكمة العليا، ووصولاً إلى رئيس لجنة الانتخابات المركزية، وانتهاءً بالمستشار القضائي للحكومة".

وبين كاسبيت، الذي يقدم برامج تلفزيونية وإذاعية، وأصدر كتاب السيرة الذاتية لنتنياهو، أنه "بالترزامن مع هذه الحملة متعددة القطاعات، فقد انتقل نتنياهو لمهاجمة الصحافة ووسائل الإعلام الإسرائيلية، وبدأ بحملاته الموجهة ضد الصحفيين، واحدا تلو الآخر، كل ذلك لأنه لا يرى نفسه يواجه ساعة المحاكمة، حتى لو سمح له الائتلاف القادم بأن يواصل الإمساك بدفة الأمور في الدولة".

وأشار إلى أنه "في حال نجح نتتياهو بالحصول على حصانة من الكنيست كما يخطط لذلك، فإن المحكمة العليا ستقدم استئنافاً ضد هذا القانون، وهناك احتمالية متصاعدة بإبطاله، لكن نتتياهو لن يستسلم، وسيطلب من داعميه أن يمنحوه غطاءً سياسياً وقانونياً، وفي هذه الحالة ستشهد إسرائيل صراعاً غير مسبوق بين مؤسساتها الرسمية المكلفة بتنفيذ القانون والمحافظة عليه: بين المحكمة العليا ورئيس الحكومة".

وأضاف أن "مثل هذا الصراع لم يطرح منذ تأسيس إسرائيل التي قامت على أساس القانون، والجهاز القضائي هو من يقرر فيها، وليس سواه، لكن نتتياهو يريد الانقلاب على هذا المشهد، بدليل أنه بدأ بالانقضاء على العملية الانتخابية بصورة مبكرة، ويردد شعار "سرقوا لنا الانتخابات"، ولهذا الغرض طالب بتركيب كاميرات في قاعات التصويت داخل الوسط العربي في إسرائيل لمنع عمليات تزيف متوقعة، كما يزعم".

وبحسب الكاتب الإسرائيلي، فإن "نتتياهو يحرض وزراءه وأعضاء الكنيست من الليكود للتصميم على هذا الطلب، رغم أنه يواجه بمعارضة قانونية وقضائية، لأن البديل بالنسبة له أن يتم تقديمه للمحاكمة كأبي مواطن إسرائيلي في ثلاث ملفات جنائية، ويدخل بموجبها إلى السجن".

يذكر أن "الكنيست" الإسرائيلي سيقام اليوم مشروع قانون نصب الكاميرات في مراكز الاقتراع خلال الانتخابات، للتصويت عليه بالقراءة الأولى ليحال للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة يوم الأربعاء، علماً أن المستشار القانوني للكنيست المحامي ايال ينون أكد أنه يعارض القانون.